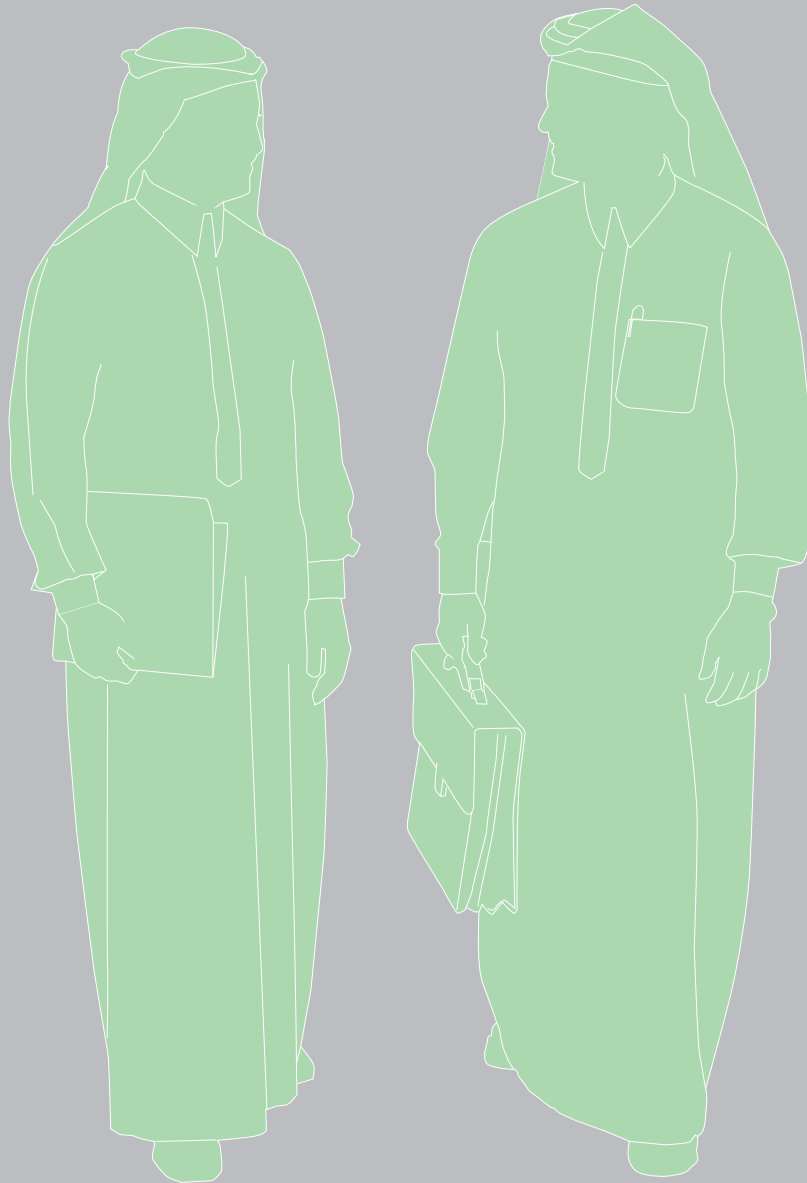


افصح بازل (2): الجزء الثالث/ الإفصح
النوعي - 31 ديسمبر 2008



افصاح بازل (2):
الجزء الثالث/ الإفصاح النوعي - 31 ديسمبر 2008

الجدول (1)

نطاق التطبيق

(أ) ينطبق هذا التقرير على مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية.

(ب) تم توحيد النتائج المالية لجميع الشركات التابعة بالكامل عند نشر نتائج شركة الراجحي المصرفية للاستثمار في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي وصف موجز للشركات التابعة:

1. شركة الراجحي للخدمات المالية المحدودة:

تأسست في عام 2007م في المملكة العربية السعودية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي، وتعمل في إدارة الصناديق المشتركة، والوساطة، وتمويل الشركات.

2. شركة أس بي سي المحدودة:

تأسست في عام 1989م كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر بریتش فيرجن البريطانية، وتزاول نشاطاتها في مجالات الاستثمار العقاري في لندن، إنجلترا، وهي مملوكة بنسبة 99% لمصرف الراجحي.

3. شركة اربنت فات المحدودة:

تأسست في المملكة المتحدة، وتعمل كوكيل لتحصيل الإيجارات وخدمات دفعات الضريبة المضافة في لندن، وهي مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي.

4. شركة الراجحي للاستثمارات المحدودة، لندن:

تأسست في عام 1993م، وتعمل بمثابة مركز رئيسي، وتقدم الخدمات الاستشارية للشركة الأم ولشركة أس بي سي المحدودة، وهي مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي.

5. شركة آرا (أ) المحدودة:

تأسست في عام 1988م كشركة قابضة لشركة آرا 2 وسجلت في جيرسي، وهي مملوكة بنسبة 99% لمصرف الراجحي.

6. شركة الراجحي للتنمية المحدودة، الرياض:

تأسست في عام 2000م للاستثمار في الأراضي والمباني والعقارات. وهي مملوكة بنسبة 99% لمصرف الراجحي.

7. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار المحدودة، ماليزيا:

تأسست في عام 2006م، وتقدم خدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وهي مملوكة بالكامل لمصرف الراجحي.

ج) لا توجد هناك قيود أو عوائق أخرى رئيسية على تحويل الأموال أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة، غير أن ذلك يخضع لتلبية جميع متطلبات الحصول على الموافقات الداخلية والخارجية من الجهات ذات العلاقة.

الجدول (2)

هيكل رأس المال

يتكون رأس مال مصرف الراجحي من:
1. 1,500,000,000 سهم عادي مدفوعة بالكامل، بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم.

الجدول (3)

كفاية رأس المال

تشير كفاية رأس المال إلى قدرة المصرف على تلبية متطلباته المحتملة دون الإخلال بمصالح المودعين، وضخ الائتمان في دوائر النشاط. وفيما يتعلق بمكونات مخاطر الموجودات، فإن كفاية رأس المال تساعد المصرف على تعزيز الاستقرار المالي وثقة المساهمين.

يهدف المصرف إلى تعزيز قيمة استثمارات مساهميه من خلال هيكل مثالي لرأس المال من شأنه حماية مصالح الجهات المستفيدة تحت أقسى الظروف، ويتيح مجالاً كافياً للنمو، وفي نفس الوقت تلبية المتطلبات النظامية، وتحقيق عوائد معقولة للمساهمين.

هناك ثلاثة أهداف رئيسية لإدارة رأس المال، ألا وهي:

1. التأكد من الاستقرار المستقبلي للمصرف من خلال الحفاظ على رأس مال كاف لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
2. تعزيز الاستخدام الفعال لرأس المال من خلال تحسين العوائد المعدلة المخاطر.
3. تحفيز عملية صنع القرار والإدارة المسبقة للمخاطر من خلال التوزيع الفعال لرأس المال على قطاعات العمل.

يقيس المصرف الأنواع المختلفة من رأس المال كالتالي:

1. رأس المال النظامي: قياس رأس المال المطلوب لحماية المصرف من الإعسار، وتقدم الجهة الإشرافية القواعد والإرشادات للبنوك حول كيفية قياس رأس المال النظامي، وتضع المعايير النموذجية للمصارف (مثال: حددت سامبا نسبة كفاية رأس المال بـ 8%)، ويستخدم هذا المنهج في إعداد التقارير للجهة الإشرافية، وبما يتمشى مع أنظمة وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

2. رأس المال المحاسبي: لقياس رأس المال المكون لحقوق الملكية حسبما تحدده القواعد المحاسبية. وبالتالي، فإن هذا المقياس هو بالضرورة مجموع رأس المال المدفوع، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المرحلية واحتياطي إعادة التقييم.

3. رأس المال النظامي/القانوني: لقياس رأس المال المطلوب للمصرف ليكون قادراً على العمل بصورة قانونية، ويتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال النظامي من قبل الجهة الإشرافية، ويتضمن عادة رأس المال الأساسي والأرباح المحتفظ بها.

يستخدم مصرف الراجحي حالياً المنهج المعياري لقياس معدل كفاية رأس المال، وسيستخدم هذه المنهجية لحين موعد انتقال المصرف إلى رأس المال الاقتصادي.

التعرض للمخاطر وتقييمها

متطلبات الإفصاح النوعي العام

الهيكل التنظيمي لمهام إدارة المخاطر المرتبطة

حوكمة الشركات (السياسات والإجراءات وهيكل الحوكمة) يتكامل إطار إدارة المخاطر مع العمليات والثقافة السائدة لدى مصرف الراجحي، وتتم إدارة المخاطر بشكل استباقي، ويتميز إطار إدارة المخاطر بالمرونة ليشتمل على الأنشطة الجديدة التي يتعهد بها المصرف، ويطبق المصرف إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر وقد تم تبليغه من مروراً بمجلس الإدارة وانتهاء بكافة وحدات العمل الفردية، تتمثل استراتيجية العمل لدى المصرف في تحقيق الهدف المنشود ألا وهو أن يكون المصرف شريكاً مالياً قوياً يتمتع بالبصيرة والشفافية في قبول المخاطر، وهو الأمر الذي يدعمه إطار حوكمة المخاطر لدى المصرف.

يتكون هيكل حوكمة المخاطر من الهيئات واللجان التالية: مجلس الإدارة، اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المجلس، لجنة المراجعة المنبثقة عن المجلس، لجنة الإدارة العليا، لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الائتمان، لجنة إدارة المعالجات، لجنة إدارة المخاطر، واللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات، لجنة المشتريات، لجنة الموارد البشرية، والهيئة الشرعية العليا.

تنطبق المبادئ التالية على جميع أنشطة إدارة الائتمان والمخاطر:

1. الاستقلالية: هناك فصل واضح بين إدارة الائتمان والمخاطر ووحدات العمل. وتتطلب جميع الأنشطة التي تلزم المصرف قانونياً أو أخلاقياً بمراكز مخاطرة الموافقة المسبقة من قبل الأشخاص المفوضين أو اللجان ذات العلاقة على مستوى مناسب من إدارة المخاطر ووحدات العمل.
2. الشفافية: تتميز هيكل إدارة الائتمان والمخاطر والسياسات والإجراءات بالشفافية وتقوم على مبادئ متماثلة يتم تبليغها بشكل جيد على جميع المستويات.
3. صلاحية الاعتماد: يتم منح التفويض بصلاحية الاعتماد للأفراد واللجان من قبل مجلس الإدارة.
4. التوقيع المزدوج: يتم اعتماد الالتزامات المتعلقة بقبول المخاطر من شخصين مفوضين على الأقل.
5. المسؤولية: تتحمل وحدة العمل المعنية مخاطر ومنافع أية عملية، وهذا يشكل جزءاً من أهداف الأداء الرئيسية.

تتكون إدارة المخاطر في المصرف من خلال مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي يرأسها مدير مخاطر الائتمان الذي يتبع للرئيس التنفيذي. وتتكون مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر من إدارة ائتمان الشركات، مراقبة المخاطر، وإدارة تحليل المحافظ والمخاطر ورأس المال، سياسة الائتمان ومشاريع تقنية المعلومات وإدارة مراقبة المخاطر والرقابة. تتكون نشاطات مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر مما يلي:

- تقويم واعتماد حدود المخاطر ضمن الصلاحيات المفوضة (أو رفع التوصيات لسلطات الاعتماد الأعلى في حالة وجود مخاطر عالية)، وذلك بشكل مستقل عن وحدات العمل.
- تطوير وتبليغ وتوجيه، ومراقبة الالتزام بسياسات الائتمان الشاملة.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة، بشكل مشترك مع وحدات العمل، بشأن قابلية المصرف لقبول المخاطر، لكافة أنواع وفئات المخاطر.
- الإدارة اليومية لجميع وظائف المخاطر الأخرى، بما في ذلك مراقبة ومتابعة وإعداد التقارير المتعلقة بحدود المخاطر ولأغراض الرقابة الداخلية والالتزام بالمتطلبات النظامية.

(1) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المحتملة لخسارة الإيرادات، والمبلغ الأصلي للقرض، ورأس المال نتيجة لتخلف أو عدم قدرة المقترض أو الطرف الآخر على الالتزام بأحكام عقد ما من خلال نشاطات التمويل والتداول والاستثمار.

يتعامل المصرف مع مخاطر الائتمان التي تعتبر أكبر المخاطر التي يواجهها المصرف، على النحو التالي:

- تخضع جميع العمليات الائتمانية والتي تشمل الاعتماد، الصرف، الإدارة، التصنيف، الاسترداد، والشطب، لسياسة الائتمان لدى المصرف التي تتم مراجعتها من قبل إدارة المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- يتم إرسال كافة طلبات الإقراض التي تتجاوز الحد الائتمان المقترح للمقترض أو المجموعة ذات العلاقة من أجل الاعتماد أو التجديد إلى الجهة ذات الصلاحية بعد مراجعتها بشكل مستقل من قبل إدارة مخاطر الائتمان.
- تتم مراجعة جميع حسابات إقراض الشركات بحد أدنى على أساس سنوي، مرة واحدة بالسنة كحد أدنى.
- ويتم إخضاع تركيزات مخاطر الأطراف المقابلة، والمناطق الجغرافية، والقطاعات، لإرشادات الجهة الإشرافية والحدود الواردة في سياسة الائتمان.
- يتم تصنيف مخاطر الشركات المقترضة باستخدام طريقة تصنيف المخاطر الداخلية لتقديم الدعم للقرارات المتعلقة بالائتمان.

(2) مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناشئة عن المراكز داخل وخارج قائمة المركز المالي بسبب الحركات السلبية في أسعار السوق. وتتم إدارة مخاطر السوق من خلال تحليل وتحديد ومراقبة وضبط والتبليغ عن جميع الأنشطة الناتجة عن مخاطر

العمليات، تتكون مكونات مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر أسعار الأسهم (أدوات الملكية)، ومخاطر أسعار السلع.

أ) مخاطر معدلات الربحية

تشير مخاطر معدلات الربحية إلى الأثر المحتمل على هامش الدخل الصافي للمصرف الناشئ عن تغييرات في معدلات العوائد في السوق.

يدير المصرف مخاطر معدلات الربحية من خلال تضمين القيم التي حددتها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بمخاطر الأسعار من خلال تقويم الأثر المحتمل لتغيير معدلات الربحية في السوق بمقدار 200 نقطة أساس.

ب) مخاطر الصرف الأجنبي

تشير مخاطر الصرف الأجنبي إلى أثر الحركات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية الناشئة من العمليات التي ينفذها المصرف لعملائه، وتكون مراكز الصرف الأجنبي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق بشكل يومي، وتتم مراقبتها مقابل حدود محددة سلفاً.

تكون عمليات الصرف الأجنبي الخاصة بالعملاء مدفوعة بالحوالات الخارجية، وتكون مخاطرها الإجمالية قليلة مقارنة بأحجام الحوالات في السوق.

ج) مخاطر أسعار الأسهم / مخاطر أسعار السلع

مخاطر الأسهم هو الأثر الذي قد ينتج عن الحركات السلبية في أسعار الأسهم على مراكز الأسهم، هذا علماً أن مراكز الأسهم المفتوحة تعدل بالقيمة السوقية بشكل منتظم.

لا يتعرض المصرف لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الأسهم، وتتمثل هذه المخاطر في الصناديق الاستثمارية. وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون في العادة من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية.

وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره. وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة. ويتعرض المصرف إلى مخاطر التغييرات في أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره. ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرياً.

تشير مخاطر السلع إلى مخاطر الخسارة التي قد تنشأ جراء الحركات في أسعار السلع. ويتم إعادة تقويم محفظة السلع بشكل منتظم لتحديد التغييرات في القيمة السوقية بسبب تغير الظروف الاقتصادية.

وبصفته مصرفاً إسلامياً، فإن مصرف الراجحي يقوم بشراء وبيع السلع لتسهيل معاملات العميل للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، لا يقوم المصرف بالمتاجرة في السلع لمصلحته الشخصية. وعادة، تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المصرف على التقلبات في أسعار السلع لمدة 1-2 ساعة فقط، وتعتبر غير هامة.

3) مخاطر السيولة

تشير مخاطر السيولة إلى احتمال عدم قدرة المصرف على دفع ديونه والتزاماته (متطلبات التمويل) عند استحقاقها لعدم تمكنه من تحويل الموجودات إلى نقدية، أو لعدم قدرته على استقطاب أموال كافية، أو إذا تمكن من ذلك، تأتي هذه الأموال

بتكاليف عالية جداً، مما قد يؤثر على مداخيله ورأسماله (صعوبة عند وجود فجوات أو عدم تطابق في التدفقات النقدية بتكلفة معقولة). إضافة لذلك، فقد تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على مقاصة المخاطر مقابل الموجودات التي يكتنيها حالياً، مما قد يجبر المصرف على بيع موجوداته بخسارة نظراً لكون هذه الموجودات غير سائلة أو لأن السوق يواجه أزمة سيولة.

يتعرض المصرف لثلاثة أنواع من مخاطر السيولة وهي:

(أ) مخاطر السيولة الآجلة والاسترداد: تنشأ مخاطر السيولة الآجلة عند عدم وجود تطابق بين المدفوعات الواردة والصادرة. وقد تكون هناك تأخيرات غير متوقعة في تسديد الدفعات (مخاطر السيولة الآجلة)، أو وجود تدفقات دفعات صادرة مرتفعة وغير متوقعة (مخاطر الاسترداد).

(ب) مخاطر السيولة الهيكلية: يتعلق هذا النوع من مخاطر السيولة باحتمال تغير تكاليف الحصول على السيولة لغرض إقفال فجوة السيولة وذلك عندما يصبح إعادة التمويل أكثر تكلفة بسبب انخفاض الملاءة الائتمانية للمصرف.

(ج) مخاطر السيولة في السوق: تنشأ مخاطر السيولة في السوق في حالة عدم استطاعة بيع أحد المراكز ضمن الفترة الزمنية المرغوبة أو يمكن بيعه لكن بخصم، وهذه الحالة تنطبق خصوصاً على الأوراق المالية في الأسواق التي لا تتوفر فيها سيولة.

4) المخاطر التشغيلية

هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج من نقص أو أخطاء من أحد الإجراءات الداخلية، الموظفين، أنظمة الحاسب أو قد تحدث من أحداث خارجية. تم إنشاء وحدة المخاطر التشغيلية التابعة لقطاع المخاطر والائتمان والتي تقوم بإدارة هذه المخاطر في المصرف من خلال وضع السياسات، تطوير الأنظمة، وضع الأدوات والمنهجيات، بالإضافة لمراقبة تطبيقها واستعمالها على جميع القطاعات والقيام بالمراقبة المستمرة والتوجيه.

مخاطر الائتمان

مخاطر تخلف الطرف الآخر

قام المصرف باحتساب مخاطر تخلف الطرف الآخر كجزء من متطلبات الرقابة الأولى باستخدام المنهج المعياري، وسيواصل المصرف استخدام هذا المنهج لتحديد مبلغ رأس المال الذي سيحتفظ به لقاء مخاطر تخلف الطرف الآخر.

وبموجب هذا المنهج المعياري، يتم تحديد أوزان المخاطر لأنواع محددة من المخاطر الائتمانية بشكل أساسي بناء على التصنيف الخارجي المعطى من وكالات التصنيف الائتماني للعملاء الملتزمين الذين ليس لهم تصنيف خارجي، وبعد ذلك يتم ضبط مخاطر التخلف وفقاً لمتطلبات رأس المال الناتج.

ويتم أثناء احتساب متطلبات رأس المال استخدام عدة أساليب للتقليل من مخاطر الائتمان بهدف الحد من تلك المخاطر. ويشمل ذلك الضمانات المالية مثل النقدية والأسهم، وأشكال محددة من الضمانات العينية مثل العقارات والضمانات الأخرى. وبشكل عام، يستخدم المصرف المنهج المعياري لاحتساب رأس المال المصاحب لذلك، غير أنه يتم احتساب رأس المال الإضافي المطلوب بموجب الرقابة الثانية باستخدام النماذج الداخلية المطورة من قبل المصرف.

المعالجة الرأسالية للمخاطر

وفقاً للإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بالمنهج المعياري، يصنف المصرف المخاطر إلى الفئات التالية:

1. المخاطر السيادية (مخاطر الدولة): تطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك العاملة في المملكة والمعرضة لمخاطر سيادية تتعلق بدول أخرى (بما فيها المعايير المنصوص عليها في بازل -2) أن تستخدم وزن المخاطر التفضيلي المعين لتلك الدولة من قبل الجهة الإشرافية الوطنية فيها.

2. المطالبات على البنوك وشركات الأوراق المالية تستخدم الخيار الثاني بموجب تعليمات بازل -2 .

3. يجب أن تكون الفئات التالية متوافقة مع إرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي القائمة على اتفاقية بازل الثانية وهي: (MDB's)، والمطالبات على الشركات، والمطالبات المضمنة في محافظ قروض الأفراد غير المضمونة برهونات عقارية، المطالبات المضمونة برهونات سكنية، المطالبات المضمونة بعقارات تجارية، القروض المتأخرة السداد، والبنود خارج قائمة المركز المالي، كل ذلك يجب أن يكون مرفقاً لإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي القائمة على اتفاقية بازل الثانية.

الجدول (4)

مخاطر الائتمان – إفصاحات عامة لجميع المصارف

1. تعريف "متأخرة" و "منخفضة قيمتها" (للأغراض المحاسبية)

الاستثمارات التي تأخر دفعها لمدة 90 يوماً أو أقل تعتبر متأخرة، بينما الاستثمارات المتأخر سدادها عن 90 يوماً تعتبر "منخفضة القيمة".

2. وصف المنهجيات المتبعة في المخصصات الخاصة والعامة والأساليب الإحصائية

أ. المحافظ التي تعتبر هامة بصفة فردية، أي أصول الشركة، تتم مراجعتها بصورة فردية، للتأكد فيما إذا كانت انخفضت قيمتها، وأي أصل حدث انخفاض محدد في قيمته يجب له احتياطي محدد، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المحتمل استردادها مستقبلاً من ذلك الأصل بعد خصم قيمة الضمان.

ب. الأصول الهامة الفردية التي لم تنخفض قيمتها يتم وضعها في مجموعة واحدة وتكوين مخصص لها بناءً على دراسة يتم إجراؤها اعتماداً على الأداء السابق للمحفظة.

ج. الأصول التي لا تعتبر هامة بصفة فردية، مثل موجودات المصرف الخاصة بقطاع الأفراد (التجزئة)، يتم تكوين مخصص لها بناءً على تحليلات أداء المحفظة الخاصة بها.

3. مناقشة سياسة إدارة الائتمان لدى المصرف

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية على المصرف، يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان التي تمثل عدم مقدرة الطرف الآخر في عملية مالية على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد المصرف لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة

أساسية عن الاستثمارات والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي بما في ذلك الضمانات، والاعتمادات المستندية والقبولات، والالتزامات لمنح الائتمان، تتم متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر التي تقوم بوضع معايير بشأن الأنشطة الاستثمارية للمصرف.

4. قياس مخاطر الائتمان

يوجد لدى المصرف عدد من المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات العملاء. تصنف هذه المنتجات كاستثمارات في قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف. وعند قياس مستوى مخاطر الائتمان الخاصة بالاستثمارات مع طرف آخر، يقوم المصرف بدراسة الملاءة الائتمانية الكلية للعميل باتباع منهجية ملائمة بشأن المخاطر. بالنسبة لعملاء الشركات، يقوم المصرف باستخدام طريقة تصنيف للمخاطر التي تتألف من عشرين درجة تعتمد على عوامل نوعية وكمية، سبع عشرة منها تتعلق بالاستثمارات العاملة، وتهدف عملية تصنيف المخاطر إلى تحديد الجودة الائتمانية للطرف الآخر والمساعدة في تحديد الأسعار المناسبة.

وهذه العملية من شأنها أن تمكن المصرف من كشف نقاط الضعف في جودة المحفظة وإجراء التعديلات الملائمة على مخصصات مخاطر الائتمان في حالة انخفاض مستوى جودة الائتمان، واحتمال وقوع خسائر. يقوم المصرف بتقويم أرصدة عملاء الشركات المتأخرة السداد لتجنب المخصصات الملائمة للاستثمارات. أما بالنسبة لمحفظة الاستثمارات الخاصة بعملاء الشركات المتبقية، فيقوم المصرف باستخدام معدل خسارة معين لتحديد المخصص الجماعي الملائم، يتم تحديد معدل الخسارة على أساس الخبرة السابقة في مجال خسائر الائتمان.

بالنسبة لعملاء قطاع الأفراد (التجزئة)، تحدد مخاطر الائتمان باستخدام برنامج ائتمان تفصيلية وفق معايير محددة. ولمراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بمحفظة قطاع الأفراد، يقوم المصرف بوضع إرشادات لكل منتج، وتوفر هذه الإرشادات عوامل نوعية وكمية مختلفة بشأن تقويم وقبول ومراقبة مخاطر الائتمان.

5. الإجراءات المتعلقة بوضع حدود لمخاطر الائتمان وسياسات التقليل منها

إن مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان هي مسؤولية المصرف ككل. ويتم استخدام إدارة المخاطر الفعالة في العمليات اليومية وعند صنع القرار، ووضع الإستراتيجيات، وبالتالي فإن فهم وإدارة مخاطر الائتمان هي من مسؤولية كل قطاع من قطاعات الأعمال بالمصرف.

ولضمان الموضوعية، والمسئولية، وتعزيزاً للمشاركة، تقوم وحدات الأعمال التالية بالمصرف بالمساعدة في عملية مراقبة الائتمان:

- وحدة ائتمان الشركات (تقويم ومراجعة الائتمان)
- وحدة إدارة ومتابعة ومراقبة الائتمان
- وحدة معالجة الديون
- وحدة سياسة الائتمان
- وحدة ائتمان الأفراد (تقويم ومراجعة الائتمان)

تتم عملية إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه الاستثمارات، بوضع حدود معتمدة للائتمان. يقوم المصرف بإدارة تلك الحدود ومراقبة تركيزات مخاطر الائتمان عند تحديدها وخاصة تلك المتعلقة بالأفراد والمجموعات من العملاء، والصناعات والدول.

ينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند وجود عدد من العملاء يعملون في نشاطات مماثلة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن يكون للنشاطات التي يعملون بها نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. إن التركيز في مخاطر الائتمان يشير إلى مدى تأثير أداء المصرف تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع صناعي أو منطقة جغرافية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع استثماراته وذلك بتجنب التركيز في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن جغرافية أو قطاعات اقتصادية معينة.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة الخاصة بالأفراد أو المجموعات، والقطاعات الجغرافية والاقتصادية. تتم مراقبة هذه المخاطر بانتظام، ويتم مراجعتها مرة واحدة أو أكثر في السنة، عند الضرورة. تعتمد الحدود المتعلقة بمستوى مخاطر الائتمان حسب المنتج والقطاع الاقتصادي والبلد مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما تدار مخاطر الائتمان من خلال التحليل المنتظم لمقدرة العملاء والعملاء المحتملين على الوفاء بتعهداتهم التعاقدية وسداد التزاماتهم المالية، وتعديل النسب المالية، حسبما هو ملائم.

الجدول (5)

المنهج المعياري وأوزان المخاطر التي حددتها الجهة الإشرافية في منهجيات التقييم الداخلي IRB

يستخدم المصرف وكالات التصنيف الائتماني التالية:

- ستاندرد آند بورز S&P
- موديز Moody's
- فيتش Fitch

تستخدم هذه الوكالات لتقييم مخاطر الأطراف التالية: الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية. وفقاً لتعليمات بازل 2، فإننا نقارن تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل 2

الجدول (6)

مخاطر الائتمان: إفصاحات المحافظ الخاضعة لمنهجيات التقييم الداخلي IRB

لا ينطبق على المصرف

الجدول (7)

تخفيف مخاطر الائتمان: إفصاحات تتعلق بالمنهج المعياري وطرق التقييم الداخلي IRB

تتضمن متطلبات الإفصاح النوعي العامة المتعلقة بالتقليل من مخاطر الائتمان ما يلي:

- السياسات والعمليات الدالة على مستوى استخدام المصرف للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي.
- سياسات وعمليات تقويم وإدارة الضمانات.
- وصف لأنواع الضمانات الرئيسية التي يحصل عليها المصرف.
- أنواع الضامين الرئيسيين وملاءتهم الائتمانية.
- معلومات حول تركيزات المخاطر (الائتمان أو السوق) ضمن التدابير المتخذة للتقليل منها.

إدارة المخاطر والتقليل منها

إن إدارة المخاطر والتقليل منها هي من أساسيات عمل المصرف وإدارته لنشاطاته. وفيما يلي بعض طرق إدارة وتقليل مخاطر الائتمان:

وضع الحدود: وضع المصرف حدوداً مختلفة لحماية نفسه، ومن ذلك حدود منح التسهيلات الائتمانية للشركات بناءً على رأس مالها واحتياطياتها، حيث يعتمد الحد الأقصى للقرض الممنوح للعميل على أساس رأس مال المصرف والتصنيف الائتماني لذلك العميل، والقيود المتعلقة بمدة القرض المسموح بها لتصنيفات العملاء المختلفين، والحدود المتعلقة بتركيزات القطاع، وغير ذلك.

الضمانات: تم تحديد متطلبات مختلفة بناءً على نوع القرض بحسب نوع الضمان المقبول (مثل أسهم، عقار، رهونات أخرى، ضمانات طرف ثالث، إلخ...). كما تم تطوير قواعد تتعلق بكيفية تقويم الضمانات، وتكرار إعادة تقييم الضمان، ومتى يتعين على المصرف طلب ضمان إضافي.

صلاحيات اعتماد الائتمان: تم تحديد صلاحيات وحدود مختلفة على مستوى الأفراد أو لجان الاعتماد في المصرف، وذلك اعتماداً على تقويم وحجم الحدود الموصى بها.

عملية تقييم الائتمان: تم تصميم عملية واضحة لتقييم الائتمان لدى المصرف للتأكد من اتباع طريقة متماثلة وقوية.

قياس جودة الائتمان: تستخدم نماذج مختلفة لكل من محفظة الأفراد ومحفظة الشركات، والتي يتم من خلالها تأكيد التصنيف الائتماني للعميل. وتأخذ هذه النماذج في الاعتبار عوامل كمية ونوعية لتأكيد التقييم الائتماني للعميل. وقد تم تطوير هذه النماذج باستخدام المعلومات المحددة لدى مصرف الراجحي حيثما ينطبق. يتم إعداد وثائق قانونية مناسبة للتأكد من قدرة المصرف على حماية نفسه في حالة تعثر العميل بالسداد، وهناك عدة متغيرات تعتمد على المنتج، ونوع الائتمان، والجودة الائتمانية للعميل.

الجدول (8)

الإفصاح العام للانكشافات المتعلقة بمخاطر ائتمان الطرف الآخر

لا ينطبق على المصرف

الجدول (9)

التسديد: الإفصاح عن المنهج المعياري ومنهجيات التقييم الداخلي IRB

لا ينطبق على المصرف

الجدول (10)

مخاطر السوق: إفصاحات المصارف باستخدام الطرق المعيارية

مخاطر السوق

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تمثل مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق. تنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق وللتغيرات في مستوى تقلبات المعدلات والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق. وتستخدم المصارف النموذج المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب لمخاطر السوق.

مخاطر العملات الأجنبية

يتعرض المصرف لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة في السوق على مركزه المالي ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية، وتقوم إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً.

يعتبر الدولار الأمريكي العملة التي يتعرض المصرف لجزء كبير من المخاطر بشأنها، إلا أن سعر صرف الريال السعودي مثبت مقابل الدولار الأمريكي. أما العملات الأجنبية الأخرى فإنها لا تعتبر ذات أهمية لعدم احتفاظ المصرف بأرصدة كبيرة من هذه العملات وكنتيجة لذلك فإن المصرف غير معرض لمخاطر كبيرة بشأن العملات الأجنبية الأخرى، تتألف مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم، ومخاطر السلع.

أ) مخاطر معدلات الربحية (مخاطر معدل الربح على العمليات المصرفية - الأرباح الخاضعة للمخاطر)

تنشأ مخاطر معدلات الربحية بصورة أكبر في موجودات المصرف عن مطلوباته ضمن الهيكل الحالي لقائمة المركز المالي. وقد يتغير هيكل المخاطر إذا زاد المصرف المطلوبات التي تحقق أرباحاً وخصوصاً للعملاء من قطاع الشركات. مخاطر معدلات الربحية، هي المخاطر التي قد تؤثر على هوامش صافي الدخل أو القيمة السوقية لحقوق الملكية بسبب التغيرات غير المتوقعة في معدلات العوائد.

يقوم المصرف بإدارة مخاطر معدلات الربحية من خلال إدراج القيم التي تحددها لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومعدلات الاستنفاد المقدره للموجودات والمطلوبات في نموذج مخاطر معدل الربح.

وثمة افتراض أساسي في نموذج مخاطر معدل الربح يتمثل في أن أكبر صدمة يمكن مواجهتها على المدى القريب هو تغيير معدلات الربح بمقدار ٢٠ نقطة أساس. غير أن النشاطات الأخيرة في السوق قد أدت إلى حدوث تغييرات جوهرية في حالات فردية في معدلات الربح، لكن أيًا منها لم يقترب من حاجز الـ 200 نقطة أساس.

ب) مخاطر الأسهم / الموجودات

مخاطر الأسهم هو الأثر الذي قد ينتج عن الحركات السلبية في أسعار الأسهم على مراكز الأسهم. هذا علماً أن مراكز الأسهم المفتوحة تعدل بالقيمة السوقية بشكل منتظم.

لا يتعرض المصرف لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الأسهم، وهذه المخاطر في الصناديق الاستثمارية (125 مليون ريال سعودي). وتنشأ مخاطر الصناديق الاستثمارية عند قيام المصرف بطرح صناديق جديدة مدارة من قبل مدير موجودات خارجي، حيث يطلب مدراء الموجودات الخارجيون في العادة من المصرف الالتزام بجمع عدد محدد من وحدات الصناديق الاستثمارية (مثلاً 100 مليون ريال). وأثناء قيام المصرف ببيع وحدات الصناديق إلى عميل ما، فإنه يحتفظ بالفرق بين المبلغ الذي تم الالتزام به والمبلغ المباع للعميل في دفاتره. وتعتبر هذه الأسهم من الاستثمارات طويلة الأجل، وهي متوافقة مع أحكام الشريعة. ويتعرض المصرف إلى تقلب أسعار الصناديق الاستثمارية الموجودة في دفاتره. ويتم تحديث قيمة الاستثمارات يومياً من قبل الإدارة المالية، ولا تعتبر جوهرية.

ج) مخاطر السلع

تشير مخاطر السلع إلى مخاطر الخسارة التي قد تنشأ جراء الحركات في أسعار السلع. ويتم إعادة تقويم محفظة السلع بشكل منتظم لتحديد التغييرات في القيمة السوقية بسبب تغير الظروف الاقتصادية.

وبصفته مصرفاً إسلامياً، فإن مصرف الراجحي يقوم بشراء وبيع السلع لتسهيل عمليات العميل للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، لا يقوم المصرف بالمتاجرة في السلع لحسابه الخاص، وعادة ما تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشأن التقلبات في أسعار السلع لمدة 1-2 ساعة فقط.

الجدول (11)

مخاطر السوق: إفصاحات المصارف باستخدام طريقة النماذج الداخلية لمخاطر المتاجرة

لا ينطبق على المصرف

الجدول (12)

المخاطر التشغيلية

لمحة عن المخاطر التشغيلية

يستخدم مصرف الراجحي المنهج المعياري لاحتساب كفاية رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية، ويعرّف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن نقص أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو جراء أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثنى المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. مصادر المخاطر التشغيلية تنشأ المخاطر التشغيلية للمصرف من عدة مصادر منها:

- الغش الداخلي: وهو تصرف يقصد منه التلاعب، سوء استخدام ممتلكات، أو التحايل على الأنظمة واللوائح أو سياسات الشركة، ويستثنى من ذلك حوادث التمييز/ التفرقة، التي يشارك فيها طرف داخلي واحد على الأقل.
- الغش الخارجي: وهو تصرف يقصد منه التلاعب أو سوء استخدام ممتلكات أو التحايل على النظام من قبل طرف ثالث.
- ممارسات التوظيف وسلامة أماكن العمل: وهو تصرف يتنافى مع أنظمة واتفاقيات التوظيف أو الصحة أو السلامة (مثل دفع المطالبات المتعلقة بالإصابات الشخصية، أو من حالات تمييز أو تفرقة).
- العملاء، والمنتجات، وممارسات العمل، وهو الإخفاق في التقيد بالالتزامات المهنية لعملاء محددین (بما في ذلك متطلبات الأمانة والملاءمة)، سواء كان ذلك بدون قصد، أو من خلال الإهمال، أو بسبب طبيعة أو تصميم أحد المنتجات.
- إلحاق الضرر بموجودات مادية: خسارة أو تلف موجودات مادية بسبب كوارث طبيعية أو حوادث أخرى.
- انقطاع النشاط وفشل الأنظمة: وهو حدوث انقطاع في النشاط أو أعطال في الأنظمة.
- التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: إخفاق إجراءات العمليات أو إدارتها بسبب العلاقات مع الأطراف الأخرى أو الموردين.

يستخدم المصرف حالياً المنهج المعياري لاحتساب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من الجهة الإشرافية لتغطية المخاطر التشغيلية.

الجدول (13)

الأسهم: الإفصاحات لمراكز دفاتر المصرف

لا ينطبق على المصرف

الجدول (14)

مخاطر معدلات الربحية في المحفظة البنكية

تشير هذه المخاطر لدى مصرف الراجحي إلى مخاطر معدلات الربحية في المحفظة البنكية. تظهر مخاطر معدلات الربحية بشكل أكبر في موجودات المصرف أكثر من مطلوباته ضمن الهيكل الحالي لقائمة المركز المالي. فإذا زاد المصرف مطلوباته التي تحقق الربح لعملائه من الشركات، فإن هيكل المخاطر سيتغير. المطلوبات: معظم ودائع عملاء المصرف هي حسابات جارية خالية من العمولات. لذا، فإن تغير نسبة عائد العمولات ليس له أثر على هذه الحسابات، غير أنه يوجد لدى المصرف عدد قليل من ودائع الشركات وودائع الأفراد لأجل، والتي تعتبر حساسة تجاه تغير نسبة عائد العمولات. الموجودات: يحتسب المصرف معدلات ربحية مختلفة بحسب استحقاقات القروض (القروض الأطول أجلاً تتطلب عادة معدلات ربحية أعلى). ولتحديد معدل الربحية، يستخدم المصرف المعدل السائد في السوق (بين البنوك السعودية) كدليل لتحديد معدل الربحية الذي سيطبقه بالنظر لأحوال السوق.

وقد قدمنا وصفاً لكل مصدر من المصادر لكل نوع فرعي من أنواع مخاطر معدلات الربحية.

مخاطر تجديد الأسعار: معظم المخاطر التي يتعرض لها المصرف تتعلق بفقدان الأرباح عند انخفاض معدل الربحية، وهذا مرده إلى مكونات محفظة المصرف التي تتألف في الغالب من مطلوبات حسابات جارية لا تحمل الربحية وموجودات بمعدلات ربحية ثابتة. وبكلمات أخرى، فإن المصرف يعتبر حساساً تجاه الموجودات يستفيد من ارتفاع معدلات الربحية ويعاني عند انخفاض تلك المعدلات لأن مبالغ تسعير الموجودات تكون أعلى من مبالغ تجديد أسعار المطلوبات، حيث يكون لانخفاض معدلات الربحية أثراً سلبياً على قيمة حقوق الملكية الخاصة بموجودات المصرف ذات السعر الثابت (الزيادة) مقابل الأرباح (النقص) ذلك نظراً لأن الموجودات تتحمل معدل ربحية أعلى مقارنة مع انخفاض معدل الربحية في السوق.

الموجودات: هناك معدلات ربحية مختلفة وأحكام تجديد أسعار موجودات المصرف. وحيث أنه يتم استخدام معدلات الربحية السائدة في السوق (بين البنوك السعودية للريال السعودي، وبين بنوك لندن للدولار الأمريكي) كمؤشر معياري لمعدلات الربحية، فإن حدوث انخفاض في معدلات الربحية يمكن أن ينشأ عنه فقدان في الأرباح.

مخاطر الأساس: لأن معظم موجودات ومطلوبات المصرف تعتمد على معدل الربحية السائد بين البنوك السعودية، وليس معدلات أخرى، فإن المخاطر تكون متدنية. وتعتمد الموجودات والمطلوبات بالدولار الأمريكي على معدلات الربحية السائدة بين البنوك في لندن، ويتم إدراج أي قروض بالقيمة العادلة للمطلوبات التي تتطابق معه من حيث القيمة والمدة، مما يقلل من مخاطر الأساس.

مخاطر معدلات الربحية: تكمن هذه المخاطر في جانبين هما: تجديد الربحية والتغيرات في منحني العوائد. تكمن مخاطر تجديد التسعير في تقلبات معدلات الربحية ولها آثار مختلفة على موجودات المصرف، بينما تقع مخاطر منحني العوائد من خلال التغيير في قيم المحفظة بسبب التغييرات غير المتوقعة في منحنيات العوائد من حيث الانحدار والشكل، ويتضمن ذلك ما يلي:

(أ) المخاطر التجارية المستبدلة – عندما يتعين على المصرف دفع عائد أكبر من الدخل الناتج عن أي موجودات لديه. ويحدث ذلك عندما يواجه المصرف تغييرات في معدلات الربحية والذي يزيد من الفرق في الدفعات المتغيرة والثابتة. ويوجد لدى المصرف حالياً عدد قليل من الموجودات والمطلوبات المسعرة بصورة متغيرة.

(ب) تقع مخاطر معدل العائد عند تغيير معدلات الربحية (تجديد معدلات الربحية)، وهناك عدم تطابق بين العائد على الموجودات والمطلوبات.

المنهج

لقياس الحساسية الكلية في المحفظة البنكية، يقوم المصرف بقياس الأرباح المعرضة للمخاطر، ويشار لذلك بطريقة الأرباح المعرضة للمخاطر، وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار كيف يمكن للتغييرات في معدل الربحية أن تؤثر على أرباح المصرف المعلنة. وتركز هذه المنهجية على مخاطر الأرباح على المدى القريب، أي السنة أو السنتين القادمتين. ويكون للتقلبات في معدلات الربحية عادة أكبر الأثر على الأرباح المعلنة من خلال التغييرات على دخل المصرف من صافي الاستثمارات. وتستخدم هذه الطريقة التغيير بمقدار 200 نقطة أساس كاختبار جهد. وتكون طريقة القياس (على سبيل المثال لا الحصر) كالتالي:

- تقدير معدل انخفاض محفظة الموجودات في المدد المختلفة (أي تحديد المدة مقابل تواريخ الاستحقاق).
- تقييم التغيير المتوقع في منحني العوائد، بوجود تغيير مقداره 200 نقطة أساس لمدة قصيرة الأجل.